

القوات الروسية مستمرة في ارتكاب المجازر
الوحشية وقتلت 6187 مدنياً، بينهم
1771 طفلاً منذ تدخلها في سوريا

القوات الروسية قتلت 52 مدنياً بينهم
10 أطفال في مجزرة مروّعة بحق أهالي قرية
زردنا بريف إدلب الشمالي الشرقي

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأربعاء 18 تموز 2018

المحتوى:

أولاً: المقدمة

ثانياً: هجوم قرية زردنا

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: المقدمة:

منذ دخول اتفاق خفض التصعيد حيّز التنفيذ واكبت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نحو دقيق الحالة الحقوقية ومستوى ارتكاب الانتهاكات من قبل أطراف موقّعة على الاتفاق وأصدرت في هذا الصدد تسعة تقارير، وقد أثبتت الوقائع وعمليات الرّصد أنّ قوات الحلف السوري الروسي كانت المرتكب الأبرز والرئيس لمعظم الانتهاكات، وصحيح أننا لمسنا انخفاضاً ملحوظاً في وتيرة القتل والقصف والتدمير في الأشهر الأربعة الأولى إلا أنّ تصاعداً مخيفاً في الأعمال القتالية بدأ في محافظة إدلب في أيلول/ 2017، وامتدّ إلى بقية المناطق المشمولة بالاتفاق إلى أن انهار الاتفاق بشكل كامل في كل من الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي، ومنذ منتصف حزيران الماضي امتدّ الانهيار ليشمل منطقة الجنوب السوري أيضاً.

وكنا قد أصدرنا في الثالث عشر من حزيران تقريراً وثّقنا فيه أبرز انتهاكات قوات الحلف السوري الروسي في محافظة إدلب في غضون عام منذ دخول اتفاق خفض التصعيد حيّز التنفيذ أي منذ أيار/ 2017 - تاريخ بداية اتفاق خفض التصعيد - حتى أيار/ 2018، وخلصَ التقرير إلى أنّ محافظة إدلب وحدها شهدت 32 مجزرة ارتكبتها قوات الحلف السوري الروسي، و223 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنيّة في المدة التي غطّاها التقرير بحسب الحوادث التي تمكّنا من توثيقها.

في هذا التقرير نستعرض تفاصيل مجزرة نفّذتها قوات نعتقد أنّها روسية على قرية زردنا بريف إدلب الشمالي الشرقي، أسفرت عن مقتل 52 مدنياً بحسب ما تمكّنا من تسجيله، وفي هذه المذبحة تعمّدت القوات الروسية تنفيذ هجوميين جويين متتاليين بهدف قتل أكبر عدد ممكن من الأهالي بينهم أعضاء في فريق الدفاع المدني كانوا يحاولون انتشار وإنقاذ مصابين وقتلى إثر الهجوم الأوّل.



ولقد عمدت قوات النظام السوري عدة مرات إلى تكرار استراتيجية الهجوم المزدوج¹ على نحو مقصود، وهذا سوف يؤدي بالتأكيد إلى استهداف المسعفين وعمال الإنقاذ والتأجين من الهجوم الأول، وهو أحد أهداف هذا النوع من الهجمات البربرية، ومنذ تدخل القوات الروسية في أيلول/ 2015 رصدنا اتباعها نمط الهجمات المتكررة ذاته عشرات المرات في مناطق متعددة، ويقوم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بإعداد دراسة خاصة عن هذا النمط من الهجمات تشمل المحافظات السورية كافة، والحوادث التي تمكّننا من توثيقها في قاعدة بياناتنا.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”يؤكد نمط قصف المدنيين مرة ثانية في المنطقة ذاتها، التي تعرضوا فيها للقصف الأول على درجة عظمى من اللامبالاة بأي شكل من أشكال الملاحقة والمحاسبة، فعالباً ما يحاول المجرم إخفاء جريمته عبر القصف والفرار، لكننا نشهد في الكارثة السورية انحداراً في القيم القانونية والإنسانية لم تعهده البشرية في العصر الحديث، إنَّ التّنديد وفضح هذا النمط البربري من الضربات هو مسؤولية مشتركة لجميع الشعوب ومدافعي حقوق الإنسان حول العالم“

لقد دأبت القوات الروسية في الأشهر الثلاثة الأولى من تدخلها العسكري في سوريا على إعلان مواقع تنفيذ هجماتها على الأراضي السورية، وقد استفدنا من تلك التصريحات لأنها مكّنت فريقنا من مقاطعتها مع روايات الشهود وعمال الإشارة المركزية² التي حصلنا عليها، وأعطانا ذلك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بمسؤولية القوات الروسية عن هجمات بعينها، لكنّ القوات الروسية لم تعد تنشر أي تصريح بعد ذلك، فيما يبدو أنّه قد لفت انتباهها أنّ عدداً من المنظمات الحقوقية ومن بينها نحن قد استخدمنا تلك التصريحات ضدّها، ومنذ ذلك الحين وهي تتبع سياسة الإنكار، وبشكل خاص مع الهجمات التي تُسفر عن وقوع عدد كبير من الضحايا، وبنفي أكثر شدة في مناطق خفض التصعيد في الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق ومحافظتي إدلب وحمص، وأخيراً في محافظة درعا، إضافة إلى ذلك فقد قامت روسيا بتبرير عدد كبير من الهجمات وقتل المدنيين بذريعة وجود إرهابيين ومسلحين مُتشدّدين، وعلى سبيل المثال وبحسب ما تمكّننا من رصده فمن ضمن سبع مجازر ضخمة نفّت القوات الروسية مسؤوليتها عنها تمكّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر تحقيقات موسّعة من إثبات تورّطها في ستّ منها، من بينها [مجزرة قرية زردنا الواردة في هذا التقرير](#).

¹ سياسة أتبعها النظام السوري والروسي تقوم على مبدأ إعادة قصف الموقع المستهدف ذاته بعد مضي عدة دقائق بهدف إيقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية من كوادر الدفاع المدني وفرق الإسعاف والأطباء.

² منظومة تعمل على التقاط إشارات الرادار الخاصة بالطائرات وتتبع المكالمات بين الطيار والقاعدة الجوية التي أقلع منها، هذه المراسد تعمل عادة على تعميم خبر إقلاع الطائرات الحربية من القواعد العسكرية وتتبع حركتها، وتستطيع تمييز الطيران الذي يُقبع من قاعدة حميميم العسكرية، والتي تُعتبر مركزاً عسكرياً روسياً، أو من قواعد جوية في ريفي حماة وحمص التي تستخدمها طائرات النظام السوري.



ثانياً: هجوم قرية زردنا:

تتبع قرية زردنا مدينة معرة مصرين بريف محافظة إدلب الشمالي وتبعد عن مدينة إدلب قرابة 20 كم إلى الشمال الشرقي منها، تخضع القرية في المدة التي أُعدَّ فيها التقرير لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام، ويبلغ عدد سكانها قرابة 15 ألف نسمة.

المنهجية:

اعتمدنا في هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة ومن خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا حتى الآن، إضافة إلى اعتمادنا على مقاطع المعلومات التي يُقدِّمها الناجون وشهود العيان وعمال الإشارة المركزية. أثبتت تحقيقاتنا أنَّ المناطق المستهدفة، التي وقعت فيها المجزرة كانت عبارة عن مناطق مدنيّة ولا يوجد فيها أيّة مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة لفصائل في المعارضة المسلحة أو التّنظيمات الإسلامية المتشددة أثناء الهجمات أو حتى قبلها، كما أنّه لم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات الروسية للمدنيين قبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

يستعرض التقرير 4 روايات حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع الشهود وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدِّمونها في هذا التقرير دون أن نُقدِّم أو نعرض عليهم أية حوافز، كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيبهم معاناة تذكُّر الانتهاك، وتمّ منح ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

حلّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصوّرة والصُّور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، وأظهرت الصور موقع الهجمات وحجم الدمار الكبير الذي تسبّب به القصف إضافة إلى صور تُظهر أشخاصاً تعرّضوا للإصابة بفعل الهجوم.

إنّ ما ورد في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى الذي تمكّننا من توثيقه، كما إنه لا يشمل الأبعاد والأضرار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والديمقراطية.



التفاصيل:

الخميس 7/ حزيران/ 2018 وقع هجومان جويان بفارق قرابة 45 دقيقة نَقَدْتَهُمَا طائرتان ثابتتا الجناح نعتقد أنَّهُمَا روسيتان جنوب غرب قرية زردنا بريف إدلب الشمالي الشرقي.

وقع الهجوم الأول قرابة الساعة 21:00 عندما أطلقت طائرة روسية من طراز SU-24 عدة صواريخ سقطت على منازل سكنية في محيط مسجد سعد بن معاذ الواقع جنوب غرب القرية وبعد تجمُّع فِرَق الإسعاف والدِّفاع المدني وبدء عمليات الإنقاذ وانتشال الضحايا استهدفت طائرة روسية من طراز SU-30 المنطقة ذاتها بعدة صواريخ؛ ما أدى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا من بينهم عناصر من الدفاع المدني.

تسبَّب الهجومان في مقتل 52 مدنياً بينهم 10 أطفال، و10 سيدات (إناث بالغات) وإصابة ما لا يقل عن 80 مدني، لم نتمكن من تحديد عدد الضحايا في كل هجوم على حدة إلا أنَّ التَّحقيقات، التي قامت بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُشير إلى أنَّ الهجوم الثاني هو الذي تسبَّب في وقوع العدد الأكبر من الضحايا والإصابات لا سيما في صفوف عناصر الدفاع المدني.

أسماء الضحايا



وُثِّرَت الصور والمقاطع المصورة التي حصلنا عليها، والتي توافقت مع روايات الشهود إلى استخدام صواريخ شديدة الانفجار أحدثت دماراً موسعاً طال قرابة سبعة مبانٍ سكنية.



snhr

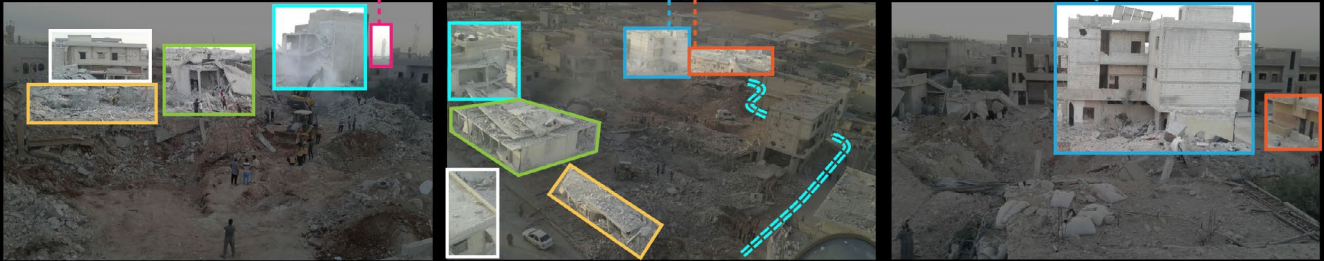


info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

4

موقع هجوم جوي مزدوج نعتقد أنه روسي على قرية زردنا بريف إدلب الشمالي الشرقي في 7 حزيران 2018



منطقة سقطت فيها عدة صواريخ وتسبب بعضها في مجزرة



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع ”محمد حمروش“ وهو ناشط إعلامي محلي يعمل في مؤسسة الدفاع المدني -عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك في 8/ حزيران/2018 - الذي أخبرنا أنه كان على أطراف البلدة عندما وقع الهجوم الأول ووصف لنا انفجار الصواريخ: ”كأنَّ وهجاً من النار اشتعل في السماء كان الصوت رهيباً وُسْمِعَ دويه في كل القرية“ قال محمد أنَّ المرصد التي تراقب حركة الطيران كانت قد عمّمت قُبيل الهجوم عن طيران روسي دخل أجواء القرية، ثم عمّمت بعد الغارة عن استهداف الحي الجنوبي ”توجّهت إلى الموقع، وكذلك فعل عدد كبير من سكان القرية، كان الهجوم مباغتاً، لم تتعرض قريتنا لهجمات من هذا النوع قبل ذلك، بدأنا بانتشال الضحايا والمصابين كان عدد كبير منهم تحت أنقاض المنازل“

قال محمد إنَّ هجوماً جويّاً روسيا آخر وقع بعد 40 دقيقة من الهجوم الأول واستهدف المنطقة ذاتها ”عمّم المرصد عن وجود طيران روسي في الأجواء وعن ضرورة الابتعاد عن الموقع خوفاً من تكرار القصف، ابتعدت عن الموقع، لكنّ العشرات من الأهالي وعناصر الدفاع المدني كانوا لا يزالون هناك ينتشلون الضحايا والمصابين، بعد دقائق وقعت الفاجعة، لم أستطع إحصاء الصواريخ التي قصفت في الهجوم الثاني، قُتل العديد من الأهالي وعناصر الدفاع المدني ومصابون من الهجوم الأول“

قال محمد إنَّ أحد الصواريخ التي استخدمت في الهجوم الأول تسبّب في تدمير منزل مؤلف من عدة طوابق واحتُجِزَتْ تحت أنقاضه خمس عائلات ”إحدى الحفر التي أحدثها القصف كان قطرها قرابة عشرة أمتار، في حين أنني لاحظت ثلاث حُفر إضافية أحدثتها الصواريخ التي قصفت في الهجوم الثاني، كان الدّمار كبيراً جداً في محيط 200 متر تقريباً“ أكّد محمد أنَّ المنطقة المستهدفة خالية من أي وجود عسكري، وأنَّ جميع الصواريخ قد سقطت في حي سكني.





ثلاثة مصابين في أحد المشافي الميدانية بعد هجوم جوي نفذته القوات الروسية على قرية زردنا بريف إدلب الشمالي الشرقي 2018 / 6 / 7

زارَ محمد علي وهو مسؤول في منظمة الدفاع المدني السوري فرع إدلب موقع الهجوم، وأخبر الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر مكالمة صوتية عبر تطبيق واتساب في 8/ حزيران- أنّ الهجوم الأول وقع بعد ساعة تقريباً من موعد الإفطار حين تلقت فرق الدفاع المدني نداءات استغاثة من القرية للتوجه إلى موقع الهجوم وإسعاف المصابين "استنفرت عناصر مركزين للدفاع المدني؛ فالأنباء التي وصلتنا وقتها كانت تُشير إلى انهيار مبانٍ متعددة واحتجاز العشرات من الأهالي تحت ركامها" لم يُحدّد محمد علي نوع الطيران الذي استهدف القرية، لكنّه قال إنّ المرصد المكلفة بمراقبة إقلاع الطائرات الحربية من القواعد العسكرية قد عمّمت عن تنفيذ الهجومين من قبل طيران حربي روسي: "وقع الهجوم الثاني بعد مضي أقلّ من نصف ساعة على الهجوم الأول، وعلى الرغم من تحذيرات المرصد بضرورة إخلاء الموقع إلا أنّ عناصرنا كانوا يتابعون عملهم ولم يستطيعوا ترك المصابين المدفونين تحت الأنقاض، كان الهجوم الثاني بثلاثة صواريخ وهو الهجوم الأكبر والأعنف إذ تسبّب في تضاعف الضحايا والمصابين وفقدنا أحد زملائنا، فيما أُصيب 4 آخرون، استمرّت عمليات الإنقاذ ما يزيد عن 24 ساعة، واستطعنا انتشال 50 ضحية بينهم أطفال ونساء".

"أحمد معمار" ناشط إعلامي محلي -تواصلنا معه عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك في 8/ حزيران/ 2018 - توجّه إلى بلدة زردنا بُعيد الهجوم الأول وكان شاهداً على الهجوم الثاني: "وصلت إلى القرية بعد عشر دقائق من الغارة الروسية الأولى، على الطريق شاهدتُ عشرات السيارات تخرج من قرية زردنا مُحمّلة بالمصابين. وفي موقع الهجوم كان الدمار هو المسيطر، دُمرت منازل بأكملها ودُفن تحت ركامها العشرات، عمّم المرصد عن هجوم آخر



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

7

محمّل بعد دخول طائرة روسية المجال الجوي للقريّة، احتُميتُ في أحد المجال التجاريّة، وبعد دقائق استهدفنا الطيران بعدة صواريخ. كان الهجوم الثاني هو الأعنف، عدة صواريخ انهالت على المنازل المدمرة وعلى سيارات الإسعاف وعناصر الدفاع المدني وكل من استطاع النجاة من الهجوم الأول.“

”أبو علي“ أحد عمال الإشارة المركزيّة في محافظة إدلب، -تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب في 9/ حزيران/ -2018 أخبرنا أنّهُ رصد قرابة الساعة التاسعة مساءً إقلاع طيران من طراز SU-24 من قاعدة حميميم بريف اللاذقية وهي قاعدة عسكرية روسية ”اتجهت الطائرة شرقاً وصولاً إلى منطقة أبو الظهور بريف إدلب الشرقي، ثم انخرقت باتجاه ريف حلب الغربي وصولاً إلى ريف إدلب الشمالي، ونفّذت غارة بـ 6 صواريخ على قرية زردنا، وبعد أقل من نصف ساعة ألقط طيران من طراز SU-30 من قاعدة حميميم واتجه شرقاً باتجاه سهل الغاب ثم توجّه إلى القرية ذاتها واستهدف الموقع ذاته بعدة صواريخ“.

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام الروسي بشكل لا يقبل التّشكيك قراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيين بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهكت عبر جريمة القتل العمد المادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي؛ ما يُشكل جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية.
2. نوّكد على أنّ القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإنّ القوات الروسية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنّها ارتكبت في ظلّ نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفّرت فيها الأركان كافة.
3. إنّ الهجمات الواردة في التقرير، التي قام بها الطيران الروسي تُعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العربي، ذلك أنّ القذائف قد أُطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجّه إلى هدف عسكري محدد.
4. إنّ عمليات القصف، قد تسبّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالّت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضّرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنّ الضّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
5. شكّلت الهجمات التي شنتها القوات الروسية خرقاً لاتفاقيات خفض التّصعيد بقصفها مناطق تخضع لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة، وهذا يُفقد أي معنى لمسار واتفاقيات جنيف ويُساهم في دعم جبهة النصرة مقابل إضعاف هذه الفصائل.



التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن تلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظام السوري والروسي والإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هذه المجزرة تحديداً، والمجازر التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلّ مجازر يومية متفرقة أقلّ حجماً، ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تم استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقات أستانة، وبالتالي لا بدّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.



- تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

- دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقيات خفض التصعيد، وبالتالي إعلان تحطيم وانتهاء العملية السياسية بالكامل وتحميل مسؤولية ذلك كاملة للحلف السوري الروسي.
- مكاشفة الشعب السوري بسعي روسيا للسيطرة الكاملة على الأراضي السورية بالقوة ورغبتها العلنية في إعادة تأهيل النظام الحالي؛ ما يعني تشكيل حلٍ سياسي وفق مصالحها.

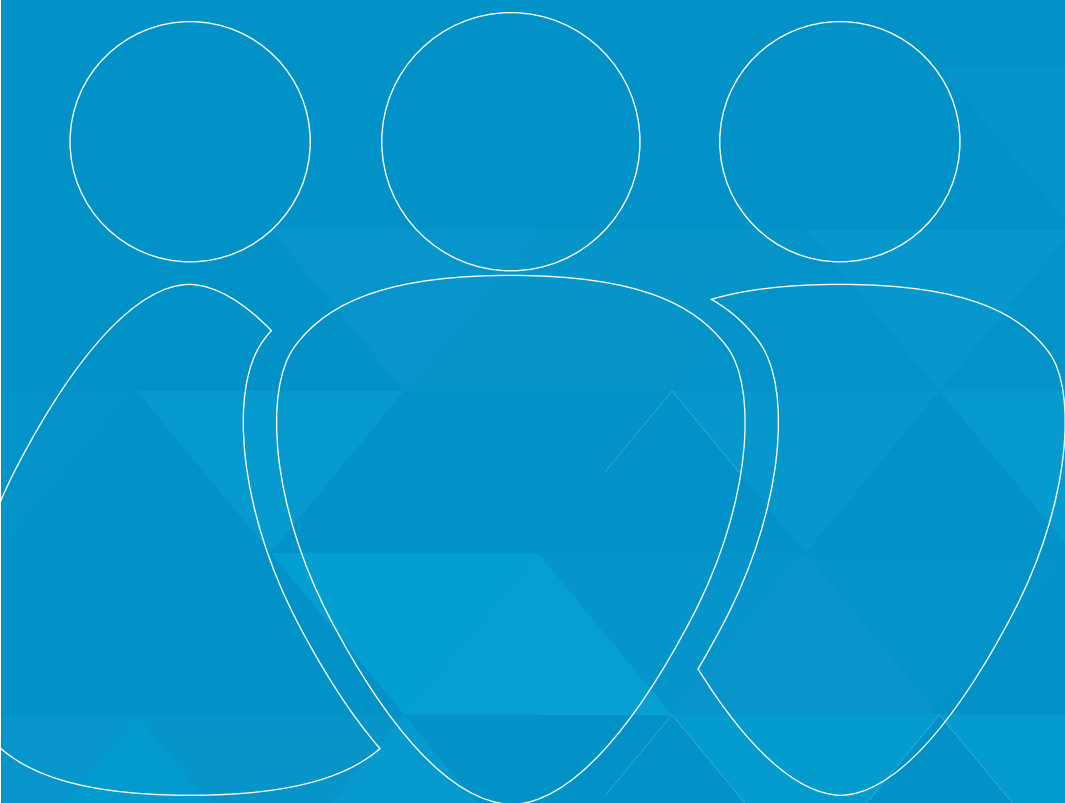
إلى النظام الروسي:

- التعويض الفوري لأقرباء الضحايا الذين قتلوا على يد القوات الروسية، ولجميع من دُمّر القصف الروسي منازلهم وممتلكاتهم.
- يجب على روسيا التّعهد بإعادة البناء لكل ما قامت آلتها الحربية بتدميره من منشآت ومبانٍ، وتحمل التكلفة الاقتصادية والمعنوية كاملة، بدل الطلب من بعض الدول الأوروبية القيام بذلك.
- الالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني، والبدء بإجراء تحقيقات واسعة حيادية في الانتهاكات الفظيعة التي ارتكبتها في سوريا.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين في قرية زردنا، الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعّال.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

